

Distr.: General
12 September 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة السادسة والسبعون
البند 111 من جدول الأعمال
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة 9 أيلول/سبتمبر 2022 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية التشيكية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أسترعي انتباهكم إلى الموقف التالي للجمهورية التشيكية رداً على الاتهامات التي وجهها الاتحاد الروسي مؤخراً إلى بلدي.

ففي 23 آب/أغسطس 2022، اتهم السفيرُ والممثلُ الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة فاسيلي نيبينزيا في بيان ألقاه خلال جلسة مجلس الأمن ووزارة الدفاع في الجمهورية التشيكية يانا تسيرنوتشوفا بأن كلمة ألقته عن وفاة داريا دوغينا "ترقى أساساً إلى دعم علني ودعاية لتشجيع الأعمال الإرهابية ضد المدنيين".

واتهم السفير نيبينزيا في جزء آخر من بيانه الجمهورية التشيكية بأنها "تساعد الأجهزة الخاصة الأوكرانية على تدريب مخربين لإبادة ما يسمى بغير المرغوب فيهم" وبأن هذا التدريب نُظم على الأراضي التشيكية.

إن الجمهورية التشيكية ترفض هذه الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة. كما أن الجمهورية التشيكية ملتزمة، وفقاً لاستراتيجيتها الأمنية، التزاماً فعلياً بمكافحة كل أشكال الإرهاب على الصعيد الوطني ومع المنظمات الدولية، بما في ذلك من خلال التفاوض بشأن كل اتفاقيات مكافحة الإرهاب وتنفيذها.

إن الجمهورية التشيكية بلد مسالم. لذا، فإن المواطنين التشيكيين يشعرون بالصدمة من التقارير اليومية عن العنف والفظائع التي يرتكبها الجيش الروسي في أوكرانيا منذ أكثر من ستة أشهر. وإلقاء اللوم على الآخرين إزاء ما تقوم به قواته في أجزاء أخرى من العالم أصبح بالفعل جزءاً من رواية روسية مخزية واسعة النطاق.



وفي هذا السياق، من المهم تذكير السلطات الروسية بأن الجمهورية التشيكية لا تزال تنتظر ردا رسميا من الاتحاد الروسي بشأن الانفجار الذي وقع في مستودع الذخيرة في فريبتيس، بالجمهورية التشيكية، عام 2014، الذي خطط له ونفذه عملاء للاستخبارات العسكرية الروسية والذي أودى بحياة مواطنين تشيكيين بريئين اثنين، وألحق أضرارا مادية. إن سلوك ضباط الاستخبارات العسكرية الروسية في عام 2014 يمثل انتهاكا للقانون الدولي لأن سلوك هذا الجهاز التابع للاتحاد الروسي انتهك العديد من الالتزامات بموجب القانون الدولي تجاه الجمهورية التشيكية. وعليه، فإن هذه الانتهاكات للقانون الدولي من جانب الاتحاد الروسي هي فعل غير مشروع دوليا تترتب عليه مسؤولية دولية للاتحاد الروسي.

وليس للاتحاد الروسي حق أخلاقي في إعطاء الجمهورية التشيكية أو أي بلد آخر دروسا عن كيفية مكافحة الإرهاب الدولي، وينبغي له أن يكف فورا عن نشر اتهامات كاذبة مماثلة.

أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 111 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ياكوب كولانيك